



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢ : برامج التسهيلات

تجربة المملكة العربية السعودية في دليل الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة

(ورقة مقدمة من المملكة العربية السعودية)

الموجز التنفيذي	
تستعرض هذه الورقة تجربة المملكة العربية السعودية في تطوير دليل متخصص لإجراءات الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن بيئة المطارات. يأتي ذلك تعزيزاً لامتثال لمتطلبات الأمن والسلامة، وضماناً لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية والمساواة أثناء الطوارئ. ووفقاً للمادة ٢٢ من اتفاقية شيكاغو، تلتزم الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان تسهيل الملاحة الجوية الدولية، وتبسيط الإجراءات الجمركية والهجرية والأمنية للمسافرين والبضائع، وفي هذا السياق، يُعد التدقيق على تسهيلات النقل الجوي أداة أساسية لضمان امتثال الدول لهذه الالتزامات. ورغم أن الملحق التاسع — التسهيلات تم إصداره لأول مرة عام ١٩٤٩، إلا أن تطبيقه ظل متأخراً مقارنةً بالملاحق الأخرى المتعلقة بالسلامة والأمن.	
الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط هذه الورقة بالهدف الاستراتيجي: " يسهم قطاع الطيران في توفير تنقل سلس، وشامل، وموثوق للجميع".
الآثار المالية:	لا توجد.
المراجع:	نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللائحة التنفيذية الملحق التاسع — التسهيلات

^١ قدمت المملكة العربية السعودية النسختين الإنجليزية والعربية.

١- المقدمة

١-١-١ تولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً ومتزايداً بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم، بما في ذلك حقهم في التنقل الجوي الآمن والميسر، باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. وفي ضوء هذا الالتزام، تسلط ورقة العمل الضوء على الإطار الوطني لمعالجة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في تجربة السفر الجوي، وذلك من خلال تحليل منهجي لعدد أربع من المسارات الرئيسية مترابطة تعكس الأبعاد التنظيمية والمادية والإنسانية والتقنية للتحديات، والتي قامت بالعمل عليها الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة.

١-١-١-١ المسار التشريعي (السياساتي): يركز على أهمية مواءمة الإطار التشريعي الوطني مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة والممارسات المثلى، وعلى رأسها الملحق التاسع — التسهيلات باتفاقية الطيران المدني الدولي، وتعزيز فعالية التشريعات المحلية بما يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع النقل الجوي.

١-١-١-٢ المسار المادي "البنية التحتية": يسلط الضوء على التحديات المرتبطة بالتهيئة العمرانية للمطارات والمرافق، بما يتوافق مع معايير إمكانية الوصول ويضمن تنقلاً سهلاً وأمناً للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مراحل رحلتهم الجوية، عبر ممرات ومصاعد مهياة، ومقاعد مخصصة، و مساحات راحة وخدمات لوجستية مساندة.

١-١-١-٣ المسار التقني (إمكانية الوصول غير المادية): يسلط الضوء على الفرص المتاحة لتسخير الحلول الرقمية والتقنيات المساعدة، بما يساهم في تحسين التجربة للمسافرين من ذوي الإعاقة. إن إمكانية الوصول للمعلومات والبيانات في كافة مراحل التنقل أمر ضروري ولا يعد رفاهية. فرحلة المسافر تبدأ من تصفح المواقع الإلكترونية للبحث عن معلومات السفر والحجوزات، مروراً بالمعلومات في شاشات العرض خلال التنقل في المطارات.

١-١-١-٤ المسار الاجتماعي: يعالج التحديات المرتبطة بالصورة النمطية، وضعف الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث إن الوعي قد يشكل حاجزاً اجتماعياً اتجاه حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم من حيث عدم تمكن موفري الخدمة من التعامل مع الحالات المختلفة لكل إعاقة مما يسفر عن عدم حصولهم على حقوقهم، أو عدم القدرة على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب ضعف آليات التدريب لهذا الغرض.

٢- تجربة متميزة لتسهيل تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة بكل أمان

١-٢ ضمن هذا الإطار الشامل، نجحت المملكة العربية السعودية في العديد من البرامج للبحث عن هذه التحديات والحواجز ووضع خطط لمعالجتها، ومن ذلك جاء إعداد أدوات تنفيذية كدليل الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة والذي عملت عليه هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتنسيق مع المديرية العامة للدفاع المدني ضمن المسار التشغيلي وربطه بالمسار التشريعي والتقني والحوكمي كأحد المخرجات العملية الداعمة للإطار الوطني.

٢-٢ يهدف الدليل إلى تنظيم الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة خلال حالات الطوارئ. كما ويساهم في تعزيز جاهزية المرافق والفرق العاملة، وتوحيد إجراءات الإخلاء، بما يضمن استجابة آمنة وسريعة تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣-٢ يعكس هذا الإطار التزام المملكة بتمكين الاشخاص ذوي الإعاقة ورفع جودة حياتهم، من خلال تفعيل أهداف البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي في مجال سلامة الطيران، و تحقيق التكامل بين الجهود التشريعية والتنظيمية وانعكاسها على أرض الواقع.

٤-٢ وعليه، ترغب المملكة من خلال هذه الورقة لتقديم نموذج يمكن الدول الأخرى من آلية محددة لتحديد أوجه القصور والتحديات والحواجز وآلية التغلب عليها وذلك بمشاركة العديد من التجارب وتقديم أمثلة لذلك.

١-٢ آلية الإعداد، وتحديد التحديات، وأصحاب المصلحة، وتقديم حلول مختلفة مراحل الاعتماد والتنفيذ والنشر والتدريب أثر وعلاقة دليل الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المسارات الأربعة.

• المسار التشريعي (السياسات)

- التميز السلبي اتجاه الإعاقة
- التميز المباشر وغير المباشر
- الأنظمة المحلية وتضمن المتطلبات الدولية (تطبيق عملي من المملكة العربية السعودية)
- اللوائح والأدلة ذات الصلة

• المسار المادي (البنية التحتية)

- إمكانية الوصول وتحديات التطبيق
- معايير إمكانية الوصول (السهولة، الأمان، الاستقلالية، مواصفات التصميم الشامل)
- الأجهزة والأدوات اللازمة

• المسار التقني (إمكانية الوصول غير المادية)

- إمكانية الوصول غير المادية
- لغة الإشارة وتطبيقاتها (تطبيق عملي من المملكة العربية السعودية)
- المعايير العالمية وتضمينها

• المسار الاجتماعي

- رفع الوعي الخاص بالدليل وتعميم مستهدفاته
- تدريب للعاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة (تطبيق عملي من المملكة العربية السعودية)

— انتهى —